S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/973
25 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

تود الحكومة المغربية أن تسترعي اهتمام أعضاء مجلس الأمن الى التحريفات الخطيرة التي لوحظت عند قراءة مشروع القرار الجاري إعداده بشأن الصحراء الغربية فيما يتعلق بخطة التسوية.

فهذا المشروع، أولا وقبل كل شيء، يتعامي عن الأسباب الحقيقية وراء المأزق الذي وصلت إليه العملية؛ إذ أن السبب الرئيسي هو رفض الطرف الآخر المشاركة في تحديد هوية عدد كبير من مقدمي الطلبات المسجلين على الوجه الصحيح.

ومع ذلك فقد استرعى الأمين العام انتباه مجلس الأمن لهذا الوضع في تقريره المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/986) واقترح حلا لتجاوز هذا الرفض. وكان قد تم إعداد مشروع قرار لتأييد مقترح الأمين العام.

ولكن، كما تعلمون، على الرغم من تعميم مشروع القرار بشكل مؤقت، بعد أن تم اعتماده أثناء مشاورات غير رسمية، فقد تم التخلي عنه استجابة لمطالب الذين يعترضون سبيل العملية، في حين أنهم لا يملكون أي حق لإملاء القواعد الواجب اتباعها فيما يتعلق بتحديد الهوية.

وفضلا عن ذلك يتغاضى مشروع القرار عن إنجازات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، مثل إكمال مرحلة تسجيل المرشحين، والالتزام الناجم عن ذلك بالنسبة للجنة تحديد الهوية تجاه جميع مقدمي الطلبات الذين سجلت طلباتهم على الوجه الصحيح، والمتمثل في إجراء تحديد هويتهم دون تمييز بين الأشخاص المسجلين في تعداد السكان لعام ١٩٧٤ والأشخاص غير المسجلين في ذلك التعداد.

وتتفهم حكومتي جيدا ضرورة التأكيد على التقدم المحرز لتبرير تمديد الولاية، وهو تمديد يرغب فيه الجميع، ولكنها ترى أنه يتوجب على المجلس أن يوضح بجلاء للأمين العام، ولممثله الخاص المؤقت، التدابير الواجب اتخاذها لضمان استئناف العملية وتنفيذها.

إلا أن المشروع الجديد، بدلا من ذلك، يستحل فيما يبدو حريات فيما يتعلق بمشروع التسوية ويعطي توجيهات للأمين العام دون أن يحدد بدقة الإطار القانوني للعمل الذي يقوم به والذي يمثل خطة التسوية.

وأخيرا، فنحن نلاحظ بدهشة أن هذا المشروع يقدمع ناصر مخالفة تماما لخطة التسوية، بجعل مسألة الاتصالات محورا للعديد من الفقرات.

إن مجلس الأمن، إذ يدرك أن هذه الاتصالات التي تصفها حكومتنا رسميا "بأنها اتصالات مع جزء من السكان الصحراويين وأبنائنا الشاردين بهدف حضهم على العودة الى الانضمام لوطنهم الأم"، لم تكن جزءا من خطة التسوية، ينبغي أن يتورع عن الإشارة إليها في قراراته، على النحو الذي يسعى إليه مشروع القرار.

وقد لاحظنا، للأسف، أن القرار المعمم لا يكتفي بالإشارة الى هذه الاتصالات في فقرات عديدة، وإنما تتجاوز هذه الإشارات، الى حد بعيد، البعد الحقيقي لهذه الاتصالات والعلامة الحقيقية على التقدم التي يريد المجلس أن يوصلها لتبرير تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وتود الحكومة المغربية، التي لا يمكنها القبول بهذه الأحكام، أن تناشد المجلس أن يغلب حكمته حتى لا يطغى الحرص على الدعاية التي يسعى إليها الطرف الآخر على إرادة المجلس في التقيد بخطة التسوية، وأن يستخدم الوسائل التي يملكها لكي يحمل الجميع على احترام القواعد المعمول بها.

وأكون ممتنا لو أمرتم بتعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن ونشرها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أحمد سنوسي
السفير
الممثل الدائم

- - - - -